

## الكويت تعرب عن إدانتها واستنكارها الشديدتين لحادث إطلاق النار في «ستراسبورغ»

الصديقة وتأييدها في كل ما تتخذ من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها معربا عن خالص التعازي والمواساة لأسر الضحايا وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل.

وشدد المصدر على موقف دولة الكويت الراض لكافة أشكال العنف مجددا دعوتها للمجتمع الدولي لمضاعفة جهوده لتخليص العالم من شرور هذه الظاهرة الخطيرة. وأكد وقوف دولة الكويت إلى جانب جمهورية فرنسا

أعرب مصدر مسؤول في وزارة الخارجية أول أمس عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين لحادث إطلاق النار الذي وقع قرب سوق بمدينة ستراسبورغ الفرنسية وأدى إلى مقتل وجرح عدد من الأبرياء.

### بحث مع السفير البريطاني رؤية «كويت جديدة 2035»

## النائب الأول ووزير الدفاع يتوجه إلى الصين في زيارة رسمية



الشيخ ناصر صباح الأحمد لدى مغادرته البلاد

توجه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد أمس إلى جمهورية الصين الشعبية للصديقة في زيارة رسمية. وكان في وداع النائب الأول على أرض المطار رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن محمد الخضر وكبير وزراء الدفاع الشيخ أحمد المنصور ونائب رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن عبدالله النواف وأعضاء مجلس الدفاع العسكري. وكان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد قد بحث مساء أول أمس مع سفير المملكة المتحدة للصديقة لدى البلاد مايكل دافنورت والمحق العسكري والوفد المرافق له رؤية (كويت جديدة 2035) إضافة إلى المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وذكرت وزارة الدفاع في بيان له (كونا) أنه تم خلال اللقاء تناول أهم المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين خصوصا ما يتعلق منها برؤية سمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله ورعاه (كويت جديدة 2035) التي تهدف لبناء كويت المستقبل بشكل يتلائم مع التطور الذي يشهده العالم من حولنا. وأضافت أن الشيخ ناصر الصباح ثمن خلال اللقاء الإمكانيات والخبرات العريقة للمملكة المتحدة للصديقة في هذا المجال لاسيما نجاحها في إنشاء وإدارة المناطق الاقتصادية الدولية مثل (هونغ كونغ) و (جبل طارق) وارتباطها بمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الصينية. وأشارت إلى أنه تم أيضا مناقشة فرص الشراكة مع الكويت في هذه الرؤية المستقبلية وذلك عبر تقديم الأفكار والاستشارات والإمكانيات التي تسهم في تحقيقها بما يتناسب والرؤية السامية مع عدم إغفال الجوانب الأمنية ومدى ملائمتها للمقترحات التي تعمل على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي بشكل متمر وفعال.

ولفتت إلى أن هذا من شأنه أن يعزز عملية الاستقرار للمستثمر مع تحقيق المردود الاقتصادي مع المحافظة في الوقت ذاته على الجانب الأمني للدولة.



.. وخلال لقائه السفير البريطاني

### بما يكفل امتثال إيران والدول الأخرى لالتزاماتها

## الكويت تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لتابعة تنفيذ القرار 2231

تقتصر على الشق النووي فحسب بل تتعدى ذلك لتضع ضوابط على الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية ونقل الأسلحة التقليدية وتعرب عن قلقنا إزاء ما ورد في التقرير من معلومات بشأن استمرار إطلاق الصواريخ الباليستية على المملكة العربية السعودية وللمسائل المتعلقة بنقل الأسلحة والعتاد العسكري إلى دول أخرى في المنطقة».

وأشار إلى أنه على الرغم من عدم تمكن السكرتارية من تحديد تاريخ نقل الأسلحة التي تم ذكرها بالتقرير ومواصلة تحرياتها بشأن تلك الصواريخ الباليستية فإنها تبقى مسألة في غاية الخطورة وتشكل تهديدا على السلم والأمن الدوليين.

واعرب العتيبي عن ادانة الكويت لاستهداف المملكة العربية السعودية والشقيقة المكرر بالصواريخ الباليستية التي تهدد أمنها الوطني وتعرض حياة المدنيين للخطر مؤكداً موقفها الثابت الداعي إلى ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وسلامة شعوبها.

كما أكد ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ويضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة للسلح النووي.

وقال العتيبي «إن نصوص القرار 2231 لا



السفير منصور العتيبي يلقي كلمة الكويت

هذا المسلك الإيجابي من خلال الاستثمار بالترامياتها وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسرعة المصادقة على البروتوكول الإضافي بما يضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة للسلح النووي.

وقال العتيبي «إن نصوص القرار 2231 لا

أكدت الكويت أهمية مواصلة مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في متابعة تنفيذ القرار 2231 بطريقة شاملة تكفل امتثال إيران والدول الأخرى لالتزاماتها ليس فقط فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ولكن أيضا في المجالات الأخرى المشمولة بالقرار.

جاء ذلك خلال كلمة الكويت في جلسة مجلس الأمن حول تنفيذ القرار 2231 التي ألقاها مندوب الدائم السفير منصور العتيبي مساء الأربعاء. وقال العتيبي أن «الكويت رحبت قبل ثلاثة أعوام بخطة العمل المشتركة والشاملة وما أعقبها من اعتماد مجلس الأمن للقرار 2231 بالرغم من أن الاتفاق لا يلبى كافة مشاغل دول المنطقة التي لا تزال تشهد أوضاعاً أمنية غير مستقرة وتواجه تداعيات مستمرة في شؤونها الداخلية».

وأضاف: «نؤكد هنا أن تحيينا بالاتفاق جاء في إطار دعمنا الكامل لكافة قرارات الأمم المتحدة وللجهود والمساهمات التي تحققت في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل موقفنا المبدئي والثابت تجاه كافة قضايا عدم الانتشار النووي بشكل عام وإلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بشكل خاص».

وتابع: «لقد اطلعنا على التقرير السادس للأمين العام الصادر بموجب الأحكام الواردة في المرفق بآء من القرار 2231 والذي يتضمن

## أمير البلاد يعزي الرئيس التركي بضحايا اصطدام أحد القطارات في «أنقرة»



سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تعزية إلى الرئيس رئيس الجمهورية التركية الضيقة ضمها سموه خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا حادث اصطدام أحد القطارات في العاصمة أنقرة والذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا وإصابة العشرات، سائلا سموه المولى تعالي أن يتغمّد ضحايا هذا الحادث الأليم بواس رحمته ومغفرته ويسكنهم فسيح جناته ويلهم ذويهم جميل الصبر وحسن العزاء وأن يمن على المصابين بسرعة الشفاء والعافية.

بعث صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تعزية إلى الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية الضيقة ضمها سموه خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا حادث اصطدام أحد القطارات في العاصمة أنقرة والذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا وإصابة العشرات، سائلا سموه المولى تعالي أن يتغمّد ضحايا هذا الحادث الأليم بواس رحمته ومغفرته ويسكنهم فسيح جناته ويلهم ذويهم جميل الصبر وحسن العزاء وأن يمن على المصابين بسرعة الشفاء والعافية.

## الكويت تعمل على تفعيل الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات

وأشار إلى أن ذلك يعود إلى أسباب عديدة منها عدم تقبل الرأي الآخر وعدم التسامح وانتشار لغة الإقصاء وقلة التعزية في التعاضات مع الآخرين والبعض أصبح يلجأ إلى التطرف العنيف كأسلوب للتعبير. وأكد حجي «أن ذلك يستوجب تضاضف الجهود محليا واقليميا ودوليا من أجل تحويل ثقافة الكره والتعصب والحرب إلى ثقافة حوار وتعايش وسلام».

وبيّن أن الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة يشكل بوصلة و خارطة طريق لكافة الدول والمجتمعات لتحقيق هذه الغاية وهو الهدف الذي نص على تعزيز إقامة المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع.

وأضاف «يمان أن السلام والتنمية مترابطان فإن تشجيع ثقافة السلام والحوار بين المجتمعات والاديان عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة». وذكر أن تقرير الأمين العام أشار إلى أدوات ومسايل مهمة للمساهمة في السلام مثل الدبلوماسية الوقائية ومع نشوب النزاعات والوساطة والحوار وموضان «ثقافة السلام مترسخة في الكويت لإحدى مواد الدستور الكويتي تنص بصريح العبارة على أن السلام هدف الدولة».

وبيّن حجي أن الكويت حرصت على رفع سقف الحرية وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش بصورة مستمرة للارتقاء بالمجتمع وقد رسخ دستور الكويت هذه القيم والمفاهيم من خلال مواد التي نصت على الحقوق والواجبات لكل مواطن دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

أكدت الكويت مواصالتها مضاعفة جهودها لتفعيل التدابير الوقائية لمنع نشوب النزاعات من خلال التعاضات معها في مراحلها الأولية وتحديد أسبابها الجزرية وتفعيل الدبلوماسية الوقائية والوساطة خلال عضويتها بمجلس الأمن.

جاء ذلك في كلمة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند «ثقافة السلام»، والتي ألقاها السكرتير الثاني فتح حجي مساء الأربعاء. وقال حجي أن تلك الأدوات الوقائية وحل النزاعات عبر الطرق السلمية جميعها ركائز أساسية للسياسة الخارجية الكويتية فالتعمل على تفعيل تلك الأدوات بشكل أولوية بالنسبة لدولة الكويت خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن.

وأثنى على كافة الجهود المبذولة والمسامية الحميدة والدور المحوري الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) في مجال تعزيز وترسيخ ثقافة السلام و جهودها في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلق بثقافة السلام ونبذ العنف وخطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (2013-2022).

وتابع حجي «يواجه عالمنا اليوم تحديات ومخاطر أكثر تعقيدا وتشابكا مما كانت عليه في السابق وذلك على كافة المستويات من دول وجماعات وأفراد وهي تحديات ومخاطر تقوض وتهدد بانفشار ثقافة السلام وما هو مؤسف أن الخلافات والنزاعات أصبحت في بعض الأحيان مدعمة بالتعصب والتطرف والعنف والاحتقان الديني والطائفي».

## البنائي: الكويت تدعم إجراءات حكومة هايتي لتلبية مطالب المتظاهرين



المستشار طارق البنائي

على هذا الوفاء بالكامل كما هو مخطط له». وأشار إلى أن المشروع في تسريع تنفيذ الإصلاحات التي تتعلق بالنظام القضائي سيساهم في خفض معدلات الاحتجاز لحين انتهاء المحاكمة من جهة وخفض حالات الاحتفاظ التي تشهدهما المؤسسات العقابية من جهة أخرى الأمر الذي من شأنه أيضا أن يصب في مصلحة تحسين الأوضاع الإنسانية. وأضاف البنائي «لقد أقيمت قوات الشرطة الهايتية كفاءتها خصوصا في ظل تعاملها مع المظاهرات العديدة التي اندلعت في مجمل مناطق البلاد خلال الفترات القليلة الماضية كما أن في مواصلة انخفاض معدلات الجرائم المسجلة دليلا آخر على كفاءة قوات الشرطة الوطنية رغم تزايد التحديات التي تواجهها في انتشار نشاط العصابات المسلحة التي بأعمالها سلبا على التحسن الأمني المطرد الذي تشهده البلاد».

وتابع البنائي «لقد أقيمت قوات الشرطة الهايتية كفاءتها خصوصا في ظل تعاملها مع المظاهرات العديدة التي اندلعت في مجمل مناطق البلاد خلال الفترات القليلة الماضية كما أن في مواصلة انخفاض معدلات الجرائم المسجلة دليلا آخر على كفاءة قوات الشرطة الوطنية رغم تزايد التحديات التي تواجهها في انتشار نشاط العصابات المسلحة التي بأعمالها سلبا على التحسن الأمني المطرد الذي تشهده البلاد».

على هذا الوفاء بالكامل كما هو مخطط له». وأشار إلى أن المشروع في تسريع تنفيذ الإصلاحات التي تتعلق بالنظام القضائي سيساهم في خفض معدلات الاحتجاز لحين انتهاء المحاكمة من جهة وخفض حالات الاحتفاظ التي تشهدهما المؤسسات العقابية من جهة أخرى الأمر الذي من شأنه أيضا أن يصب في مصلحة تحسين الأوضاع الإنسانية. وأضاف البنائي «لقد أقيمت قوات الشرطة الهايتية كفاءتها خصوصا في ظل تعاملها مع المظاهرات العديدة التي اندلعت في مجمل مناطق البلاد خلال الفترات القليلة الماضية كما أن في مواصلة انخفاض معدلات الجرائم المسجلة دليلا آخر على كفاءة قوات الشرطة الوطنية رغم تزايد التحديات التي تواجهها في انتشار نشاط العصابات المسلحة التي بأعمالها سلبا على التحسن الأمني المطرد الذي تشهده البلاد».

وأضاف البنائي «لقد أقيمت قوات الشرطة الهايتية كفاءتها خصوصا في ظل تعاملها مع المظاهرات العديدة التي اندلعت في مجمل مناطق البلاد خلال الفترات القليلة الماضية كما أن في مواصلة انخفاض معدلات الجرائم المسجلة دليلا آخر على كفاءة قوات الشرطة الوطنية رغم تزايد التحديات التي تواجهها في انتشار نشاط العصابات المسلحة التي بأعمالها سلبا على التحسن الأمني المطرد الذي تشهده البلاد».

أكدت الكويت دعمها للإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية الوطنية في هايتي بقيادة الرئيس موزين لتلبية المطالب التي نادى بها المتظاهرون وأسفرت عن فصل العديد من المستشارين الحكوميين وإنشاء لجنة مستقلة تشرف على التحقيقات التي تقوم بها الحكومة تجاه ملفات الفساد. وجاء ذلك في كلمة الكويت في جلسة مجلس الأمن حول الوضع في هايتي والتي ألقاها المستشار طارق البنائي مساء الأربعاء. وقال البنائي «لقد تابعتنا والقلق يعترينا المظاهرات والاحتجاجات التي اندلعت في شهري أكتوبر ونوفمبر الماضيين على إثر التقريرين الصادرين من قبل مجلس الشيوخ بشأن سوء إدارة صندوق بترو كاربيبي والتي ارتكزت مطالب منظميها على محاربة الفساد